الاستثمار السياحي كخيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي -حالة الجزائر-

د.السبتي وسيلة ط/د.صحراوي محمد تاج الدين
جامعة بسكرة

الملخص :

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من أهم من المواضيع التي شغلت و لا تزال تشغل المجتمع بمستوياته المختلفة (الاقتصادي، الإداري، الاجتماعي...) و على مستوى جميع القطاعات، و مؤخرا تعد الجزائر إحدى الدول التي تبنت المصطلح و ذلك بغيت التخلص من سياسة الاعتماد على الريع البترولي التي بقيت حبيسة و رهينة لتقلباته لسنوات عديدة ، و من بين الإصلاحات و الاهتمامات المشهودة التي بادرة الدولة للقيام بها في سبيل مواجهة الأزمة و تحقيق الإقلاع و تفادي تكرار سيناريوهات التسعينات ، تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي كأحد مرتكزات التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :التنويع الاقتصادي ، نموذج الاقتصادي الجديد ، سياحة ، الاستثمار السياحي في الجزائر.

Abstract :

An issue of economic diversification of the most important of issues which has been and remains in the community at various levels (economic, administrative, social.) and across all sectors, most recently, Algeria is one of the states that adopted the term and that bgit disposal of the policy of dependence on petroleum rents that have remained locked and held hostage to volatility for many years, among the reforms and concerns that remarkable sign of the state to do in order to face the crisis and for take-off and avoid a repeat of the scenarios of the nineties, scenarios encourage investment in the tourism sector as a tenet of economic diversification.

Key words : Economic Diversification, New economic model, Tourism, Tourism Investment in Algeria.

مقدمة

إن الجزائر مثل بقية البلدان المصدرة للبترول تواجه مشكلات خاصة تتعلق بالتسيير السليم لإقتصادها، و هذا ليس فقط بسبب عدم إستقرار أسعار و إيرادات المحروقات، و التي من الصعب توقع مسار تطورها في المستقبل،و لكن أيضا لأنه يتوجب عليها التحضير الجيد لمرحلة ما بعد البترول، فحالة تدهور إنتاجه و أو انخفاض أسعاره كما حدث في الفترة الأخيرة عند تهاوي أسعاره في أسواق العالمية ما دون 50 دولار للبرميل،أدخل الجزائر في العديد من المشاكل و الصعوبات كتوالي العجز الميزانية المسجل مؤخرا و زيادة سرعة تآكل إحتياطي الصرف...إلخ .

الوقت يداهمنا لأنه إذ لم نخض في التغير الجذري لمسار الجزائر في أجل القريب، فإننا سنصطدم مع الحائط في كل المستويات الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية كما أسلفنا الذكر.فلم يعد الأمر يتعلق بالتفاؤل أو التشاؤم و لكن بالإستباقية للشروع فورا في المنعطف الذي لابد منه و تجنب نفس مصير التسعينات و مخلفاته.

و لتجنب سيناريو الكارثة،و خاصة أن الإيرادات النفطية لن يدوم طويلا، و عليه لا يمكن البقاء في وضعية التبعية لهذه الثروة النفطية، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تنويع الإقتصاد حيث سنت الجزائر نموذج نمو اقتصادي جديد ، يكون كخريطة طريق حول السياسة الإقتصادية الجديدة المتبناة في الجزائر خلال الفترة 2020-2030.

و في الوقت الحاضر أصبحت السياحة صناعة لها أبعادها و أهدافها في المساهمة في الدخل القومي والاقتصادي الوطني، و لها دور كبير في تثقيف المواطنين، كما أصبحت السياحة وسيلة للاتصال الفكري و الاجتماعي و الثقافي بين الشعوب المختلفة بشكل يتخللها روح التفاهم و التعاون و التسامح و السلام.

الإشكالية :و يمثل الاستثمار السياحي أحد أهم مرتكزات تحقيق التنويع الإقتصادي و ضمن أجندة الأهداف المستهدفة من النموذج الإقتصادي الجديد ،و خاصة و أن الاستثمار في القطاع السياحي الذي أصبح يلعب كما أوضحنا دورا أساسيا في تحقيق التمنية المحلية و تحقيق تطلعات المستثمرين و المواطنين.و انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية كما يلي :هل يمكن اعتبار الاستثمار السياحي خيارا إستراتيجيا لتنويع الإقتصادي في الجزائر؟

الهدف من البحث :تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مفهوم التنويع الإقتصادي وكذا الإستثمار السياحي و تقسيماته و كذلك عرض لجملة من المزايا الخاصة به في الجزائر، و عرض لتطور تدفقات السياحة في العالم من حيث إجمالي السائحين و الإيرادات النقدية،بالإضافة إلى الرغبة في مواكبة البحوث الإقتصادية الراهنة التي أصبحت تولى عناية خاصة بدراسة و تحليل المشكلات، الإقتصادية و الواقعية و محاولة تقديم الإقتراحات المناسبة.

اهمية البحث : هناك العديد من نقاط التي يمكن التطرق إليها في هذه الورقة البحثية ،و لا يمكن حصرها و من أهمها إبراز الدور الذي تلعبه السياحة و بصفة خاصة الاستثمار السياحي بكل جوانبه في التنمية الإقتصادية ،و في دفع عجلة النمو الإقتصادي، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام به في الجزائر مؤخرا باعتباره من القطاعات التي يمكن الاعتماد عليه كبديل لقطاع المحروقات و لبناء نموذج اقتصادي جديد.

منهج البحث : حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية و تحليلها فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع و لمعالجة و تحليل هذه الإشكالية تم تقسيم المقال على ثلاث محاور :

المحور الأول : الإطار النظري للتنويع الإقتصادي.

المحور الثاني : واقع الإستثمار السياحي.

المحور الثالث : مساهمة الإستثمار السياحي في التنمية في الجزائر.

أولا :الإطار النظري للتنويع الإقتصادي

1-تعريف التنويع الإقتصادي

* حيث يعرف على أنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد،التي من شانها أن تعزيز قدراته الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية،و ذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة،دون أن يقتضي الامر أن تكون ذات ميزة نسبية عالية،و هو يقوم على الحاجة إلى الإرتقاء بواقع هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد،و من هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.

* كما يعرف بأنه يمثل العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضع و شكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على إستغلال و تصدير المواد الطبيعية الخام و توسيع مجالات أنشطة الإقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية و الواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة للبلد[1].

2-أهداف و مبررات التنويع الاقتصادي :يعتبر الخطر عامل اساسي للتوجه نحو التنويع،حيث أن التقلبات الأسعار و الطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي،و بالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات،المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من ذه الظاهرة.غير أن تفادي الخطر،مهما كانت أهميته،لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهمين فيها قطاع أو سلعة واحدة على إقتصاداتها،حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها،فمشاكل مثل إنخفاض معدلات النمو،عدم وجود حوافز للقطاع العام و الخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري،و عدم إمتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ،وزيادة إحتمال حدوث الصدمات و إمتداد

آثارها في عمق الإقتصادات المحلية،و الآثار الريعية المختلفة،كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الإقتصادي.كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر ،بالقول أن :"إقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر إستقرار،و أكثر قدرة على خلق فرص العمل و إتاحة الفرص للجيل القادم،و أقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد و الإزدهار في أسعار النفط و الغاز الطبيعي".

3-أنماط التنويع الإقتصادي : يوجد جوانب و أشكال مختلفة من التنويع الإقتصادي حيث يمكن أن نميز بين :

1.3.تنويع الهيكل الإنتاجي(الصناعي) :يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية،و هو ينطبق بشكل خاص على الإقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج و تصدير المنتجات الأولية،و بشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول ي فضاءات جديدة للإنتاج،و بالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الإعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية،و تفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد طبيعية"أو"المرض الهولندي".التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا و المهارات،و بالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.

2.3.تنويع الأسواق :و يحتل نفس القدر من الأهمية،إذ أن الإعتماد المفرط على سوق واحد أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة،حيث أن الإنخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الإقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عرضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرار في الأسواق الأخرى.و علاوة على ذلك،هناك وفورات خارجية يمكن حينها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة و التي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية.على سبيل المثال،المهارات التكنولوجية و إنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة،كما تحتاج المهارات المتخصصة و المؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة.و عموما،تنويع الأسواق يقل من التعرض للصدمات الخارجية ،و يعمل على تخفيف سرعة الطلب و المنافسة الجديدة.وعلاوة على ذلك،فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.[2]

إعتمدت الجزائر في سنة 2016على نموذج نمو إقتصادي الجديد،هذه الوثيقة المرجعية تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء في 26 حويلية 2016 و يستند هذا النموذج إلى نهج متجدد لسياسة المالية العامة مسار 2016-2019 و من ناحية أخرى منظور التنويع و تحويل الإقتصاد في أفق 2030.[3]

4-مراحل النموذج الإقتصادي الجديد

سيتم تجسيد النموذج النمو الجديد في إطار سياسة تنويع الإقتصاد الوطني و إصلاحه هيكليا عبر ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى الإقلاع (2016-2019) :ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- المرحلة الثانية انتقالية (2020-2025) : فستكون مرحلة هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني
- المرحلة الثالثة استقرار و توافق (2026-2030) : يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

5-أهداف المستهدفة من االنموذج الإقتصادي الجديد وفيما يتعلق بالتحول الهيكلي للاقتصاد، تستهدف عدة أهداف:

- العمل على دعم و زيادة مسار النمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لبلوغ نسبة 6.5 %سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- رفع نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي الضعفين أو ثلاث أضعاف.

- مضاعفة مساهمة قطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لينقل من 5.3% حاليا إلى 10% خلال الفترة 2020-2030.[4]
- عصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي و تنويع الصادرات.
- تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات كوضع إستراتيجيات خاصة لكل قطاع كالسياحة و الطاقات المتجددة.
- يسعى النموذج من جهة اخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره."

تحسين إنتاجية القطاع العام و الخاص على و جه سواء،بتجسيد نظام وطني جديد للإستثمار كاللجوء إلى الشراك بين القطاعين العام و الخاص.[5]

أولا: واقع الإستثمار السياحي

1- تعريف الإستثمار السياحي

قبل التطرق إلى تعريف المصطلح لا بد من الإشارة إلى تعريف السياحة بصفة عامة و من ثم الإستثمار السياحي، فـ:

السياحة تلعب دورا كبيرا في تحقيق الوثبة الإقتصادية،و قصد الكشف عن طبيعة الظاهرة السياحية و تأكيد على أهميتها ،هناك العديد من الباحثين و الهيئات و المنظمات الدولية سارعت إلى تقديم و تعريف لسياحة تماشيا مع التطورات الحاصلةفي المجتمعات إلا أن هناك إختلاف بين العديد من التعاريف ،و على سبيل الذكر لا حصر نستعرض لأهم التعاريف على النحو التالي :

1.1. تعريف السياحة

-ورد أول تعريف للسياحة سنة 1905 للألماني جوبير فرويلر (Freuller..G) :"السياحة هي ظاهرة من ظواهر عصرنا ،تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة و إلى تغيير الهواء ،و إلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة و نمو هذا الإحساس و إلى الشعور بالبهجة و المتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة و أيضا نمو الإتصالات على الأخص بين الشعوب مختلفة"[6].

-تعريف السياحة للنمساوي شوليرد شراتنهومن (السياحة هي إصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الإقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و إنتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة "[7].

-الأكاديمية الدولية للسياحة تعرفها بأنها :"إصطلاح يطلق على رحلات الترفيه و كل ما يتعلق بها من أنشطة و إشباع لحاجات السائح"[8].

- هناك تعريف آخر لسياحة : وهي بمثابة الأنشطة المبذولة من طرف الأشخاص خلال سفرهم و إقامتهم في أماكن خارج بيئتهم المعتادة،لأغراض الترفيه،أو أسباب أخرى غير ذات صلة بممارسة النشاط العمل، لدورة متتالية لا تتجاوز سنة واحدة ، تم صياغة هذا التعريف من طرف المنظمة العالمية لسياحة، ولجنة الأمم المتحدة للإحصاء (2000)[9].

2.1. تعريف السائح

-و قد إعتمد المجلس الإقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة في قراره الصادر في الإجتماع المنعقد في روما سنة 1963 في شأن تعريف السائح على أنه " هو كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد خلال فترة تزيد على أربعة و عشرين ساعة و تقل عن عام"[10].

و هذا التعريف شمل فئتين من الزائرين هما :السائحين و مسافري الرحلات السريعة.

*السائحون :و هم الزائرون المؤقتون الذين يقيمون على الأقل لمدة 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

*مسافري الرحلات السريعة : و هم الزائرون المؤقتون لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورونها[11].

-كذلك هناك تعريف آخر للسائح فهو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الإعتيادي و لأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان داخل البلد الذي يعيش فيه (السائح الوطني) أوفي الخارج (السائح الأجنبي)و غرض المسافر من السياحة هي زيارة بلد أو مدن لأكثر من 24 ساعة و تقل عن سنة و لأغراض ترفيهية و التمتع و الرحلة و العطلة و الصحة و الدين ...إلخ[12].

3.1.أنواع السياحة

و أهم هذه الأنواع نجد :

1.3.1.تقسيم السياحة وفق لمعيار المنطقة الجغرافية إلى :

*السياحة الداخلية : بأنها حركة إنتقال السائح من مكان إقامته المعتاد لزيارة مكان آخر أو منطقة أخرى داخل حدود دولته التي يقيم فيها، بحيث يقطع مسافة لا تقل عن 40كلم لأي غرض من الأغراض فيما عدا العمل أو لغرض الكسب[13].

*السياحة الإقليمية :هي السياحة التي ينتقل فيها السياح بين الدول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب آسيا

*السياحة الخارجية :و هي إنتقال السياح من بلد لآخر من أجل السياحة و يكون هذا الإنتقال مؤقتا[14].

2.3.1.تقسيم السياحة وفق الهدف او الغرض إلى :

*السياحة الدينية : السفر أو الإنتقال داخل حدود دولة أو خارجها لهدف زيارة الأماكن المقدسة مثل السفر المسلمين لأداء فريضة الحج أو العمرة في المملكة العربية السعودية[15].

*السياحة العلاجية : هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معا من الأمراض بالعلاج بإستخدام المراكز و المستشفيات الحديثة[16].

*السياحة الرياضية : هو إنتقال من مكان لآخر لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الرياضة المختلفة أو الإستمتاع بمشاهدتها[17].

*السياحة الثقافية : يتعلق هذا النوع بتعريف السائح بثقافة البلد والحضارات التي مرت عليهما،من حرف يدوية، تقاليد و عادات ، فن عماري، اللغة....إلخ[18] و هناك أنواع أخرى لهذا التقسيم منها السياحة الشاطئية و الصحراوية و سياحة المعارض و المهرجانات...إلخ.

4.1.تعريف الإستثمار السياحي :لقد وردت عدة تعاريف للاستثمار السياحي نذكر أهمها فيما يلي :

- الإستثمار السياحي : يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة و ما تستقطبه الدولة من إستثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع .و يعتبر الإستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح و تحقيق عوائد مالية معتبرة. كما أن تطور الإستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية للإسستثمار في مجال السيياحة إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض و حجم الطلب عليه في سوق السياحية العالمية و مدى إهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي[19].

- هو كل إقامة لمنشآت سياحية وفق القواعد المتغلقة بالفندقة و أسس الإستثمار بشكله العام و التي تقام داخل مناطق التوسع السياحي و تعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية[20].
- كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الإستثمار السياحي على أنه : التنمية الإستثمارية للسياحة و التي تلب إحتاجات السياح و المواقع المضيفة إلى جانب حماية و توفير الفرص للمستقبل إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطيقة تحقق فيها متطلبات المسائل الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و يتحقق معها التكامل الثقافي و العوامل البيئة و التنوع الحيوي و دعم نظم الحياة[21].

و يمكن تقسيم الإستثمار السياحي إلى قسمين :

1.إستثمار في مجال الخدمات السياحية :و تشمل العديد من القطاعات و الخدمات الأساسية في النشاط السياحي :

أ-خدمات الإقامة :و تشمل الفنادق و المنتجعات السياحية و كل ما يتعلق بإقامة السائح من خدمات مرافقة كالإطعام و الخدمات الترفيهية الأخرى.

ب-خدمات النقل :و تشمل تشييد الطرق و توفير سيارات النقل للسياح و كذلك بناء المطارات و توفير خطوط النقل بين بلاد السائح و الدولة المضيفة.

ت-خدمات الإتصال :و تشمل توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزولرها السياح .و كذلك توفير خدمات الأنترنت بتدفق جيد و هذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.

2.الإستثمار في الثروة السياحية :و تشمل العديد من المجالات التي تمتلكها الدولة و منها :

أ-الإستثمار في الموارد الطبيعية :و ذلك بالإهتمام بالموارد الطبيعية للدولة و المضيفة و ذلك من خلال المحافظة عليها.

ب-الإستثمار في الموارد الثقافية :و ذلك من خلال تشجيع و تنظيم المهرجانات الثقافية و المحافظة على الآثار و فتح المناطق الاثرية أمام القطاع العام و الخاص للإستثمار فيها[22].

2-خصائص الاستثمارات السياحية :

*الإستثمارات السياحية تكون في الأصول ثابتة و لمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية و إجتماعية ذات مخاطر متفاوتة ;

*العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات ;

*الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى ;

*تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عالي من التشغيل و عمالة مدربة و مؤهلة لذلك ;

*الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري ;

*تساهم الاستثمارات السياحية في دعم إقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي ;

*تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة و لايمكن نقلها من مكان لآخر ;[23]

*إستقرار سياسي و إقتصادي و أمني ;

*تشريعات مالية و قانونية مشجعة لتسهيل عملية الإستثمار ;

*سياسات ضريبية مشجعة تتضمن إعفاءات ضريبية لمدة معينة ;

*وجود أسواق ماية يسهل تداول الأسهم و السندات فيها ;[24]

3-مزايا الإستثمار السياحي في الجزائر :تتمثل المزايا التي تمنحها الجزائر للمستثمرين في المجال السياحي [25]:

*يتكفل صندوق دعم الإستثمارات و الترقية و نوعية النشاطات السياحية ،بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية و كل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع إستثمارية سياحية.

*تخضع النشاطات السياحية للضريبة على الأرباح الشركات بنسبة 19% في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25% من هذه الضريبة.

*الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب باستثناء وكالات السياحة و الأسفار و كذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.

*تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال و ولايات الجنوب على التوالي من تخفيض ب 3 %و 4.5 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

*أما عمليات تحديث المؤسسات السياحية و الفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب في إطار "مخطط نوعية السياحية"فتستفيد على التوالي من تخفيض ب 3% و 4.5 %من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

*الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني بالنسبة للنشاطات السياحية الفندقية و الحموية.

*تطبيق نسبة منخفضة ب 7% من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2019 فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية و الحموية و كذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة و الأسفار و تأجير سيارات النقل السياحي.

*الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال و كذا تأسيس شركات في قطاع السياحة.

*تطبيق النسبة المنخفضة للرسوم الجمركية فيما يخص إقتناء تجهيزات و أثاث غير مصنعة محليا تدخل في إطار التأهيل طبقا "لمخطط نوعية السياحة".

*من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب و الهضاب العليا تستفيد عمليات منح الإمتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الإستثمارية السياحية من تخفيض بنسبة تقدر على التوالي ب 50% و 80%.

*توسيع المزايا الممنوحة في إطار ترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفائدة الإستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية المصنفة.

4-وضعية المشاريع السياحية في الجزائر

جدول رقم (01) :وضعية المشاريع السياحية في الجزائر خلال الفترة (2013-2016)

	سنة 2013					سنة 2014			
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل المتوقعة	المجموع الإجمالي للتكبفة 10^9دج		مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل المتوقعة	المجموع الإجمالي للتكبفة 10^9دج
مشروع في طور الإنجاز	377	51570	28083	173،893		385	54884	25526	344،190
مشاريع متوقفة	129	14017	6850	58،23		104	9123	3797	70،27
مشاريع غير منطلقة	219	17263	8093	42،65		296	33860	13006	84،93

مشاريع تم إنجازها	21	1793	579	56،2		76	6377	2971	38،30
المجموع	746	84643	43602	265,451		861	104244	45300	342،26

	سنة 2015					سنة 2016			
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل المتوقعة	المجموع الإجمالي للتكلفة 10^9دج		مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل المتوقعة	المجموع الإجمالي للتكلفة 10^9دج
مشروع في طور الإنجاز	504	69138	28835	-		584	76670	32 592	276,394
مشاريع متوقفة	101	8591	3732	-		119	13397	5 003	35,512
مشاريع غير منطلقة	607	78813	29074	-		793	104979	39 502	498,139
مشاريع تم إنجازها	58	4241	1951	-		106	9843	5 049	36,01
المجموع	1 270	160 783	63592	-		1 602	204889	82 146	846,055

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على :

إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

ديوان وطني للإحصائيات ،إحصائيات السياحة 2014،ص 27.

يتضح من الجدول رقم (01)إرتفاع ملحوظ على مستوى جميع إحصائيات المتعلقة بالوضعية الإستثمارية السياحية في الجزائر من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016.حيث نجد تزايد من سنة إلى أخرى فيما يخص مجموع المشاريع بمختلف صيغها حيث ارتفعت بنسبة 42.35% خلال فترة الدراسة الدراسة أي من 746 إلى 1602 مشروع .و من خلال تطور و ازدياد عدد المشاريع (في طور الإنجاز.متوقفة.غير منطلقة.تم إنجازها) كل هذا إنعكس بالإيجاب على من تطور عدد الاسرة و عدد مناصب الشغل المتوقعة حيث يظهر جليا زيادة عدد الأسرة من سنة إلى أخرى خاصة فيما يتعلق بالمشاريع التي تم إنجازها .حيث كان عدد الاسرة في سنة 2013 لا يتعدى 1793 ليرتفع سنة 2014 إلى 6377 ليواصل الإرتفاع في سنة 2015 إلى 4241 ليصل إلى 9843 في سنة2016 حيث نجد نسبة الزيادة خلال هذه الفترة تقدر ب 448% و هي نسبة جد مرتفعة و هامة.و بالمثل كانت الزيادة في عدد مناصب الشغل المتوقعة خلال نفس الفترة(2013-2016) حيث تجاوزت 772% حيث تشير الإحصائيات في الجدول أعلاه أن عددهم 579 في سنة 2013 لتصل إلى 5049 سنة 2016.و أخيرا و إنطلاقا مما سبق صاحب قيام و إنشاء كل هذه المشاريع ارتفاع في التكلفة الإجمالية للإنجاز تدريجيا على مستوى جميع المستويات.

و يرجع هذا الإرتفاع المتزايد و الكبير جدا في مستويات السابقة إلى عدة عوامل :و لعل أهمها كان تحسن الأوضاع الامنية في الجزائر و توفير بيئة مناسبة للإستثمار السياحي (عقار السياحي ،الإعفاءات الجبائية،تسهيلات بنكية...).و تجسيد بعض مشاريع من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على أرض الواقع و لو أن هذا الأخير يسير بوتيرة بطيئة و تأخر في بعض الولايات.و لكن على العموم الوضعية السياحية في الجزائر خلال الفترة الاخيرة عرفت حركية واسعة .

5-السياحة الدولية

جدول رقم (02) : عدد السياح للدول الخمسة الاولى الأكثر زيارة في العالم (2014-2015)

إجمالي السائحين "مليون سائح"			
الرقم	الدولة	2014	2015
01	فرنسا	83.7	84.5
02	الولايات المتحدة الامريكية	75.01	77.5
03	إسبانيا	64.99	68.5
04	الصين	55.62	56.9
05	إيطاليا	48.57	50.7

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على :

- 6.13 /table/www.wdi.worldbank.org//http تاريخ الإطلاع 28/10/2016،الساعة 40 : 21.

- World Tourism Organization ,Internationl Tourist Arrivals 2016 ,p 14,Vu le 20/07/2017,à 17 :30.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02) ان التدفقات البشرية قد إرتفعت بالنسبة لجميع الدول الخمسة في ترتيب لأحسن الوجهات لسنتي 2014و2015، و هذا راجع إلى توفر العديد من مقومات و عوامل جذب السياحي لكل دولة من الدول ،كذلك إلى مختلف الإستراتيجيات المتبناة لكون السياحة و خاصة لدول المتقدمة و على رأسها الدول الأوربية التي تعتبر من الدول الأولى المستقبلة و المصدرة للسياحة، حيث يتضح أن فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية إحتلتا المرتبة الاولى و الثانية على التوالي،رغم سوء و تدهور الاوضاع الأمنية حيث يعتبران القبلة الأولى للسياح من مختلف أرجاء العالم على مر السنين،و بذلك حافظتا مرتبتهما ،حيث بلغ عدد السياح لفرنسا سنة 2014 83.7مليون سائح ليرتفع عددهم ليبلغ 84.5 مليون سائح أما الولايات المتحدة الامريكية من نفس الفترة 75.01 و 77.5 مليون سائح على التوالي ،و بعدها تأتي إسبانيا حيث بلغ عدد السياح سنة 2014ب 64.99 مليون سائح ليتفع هدا الرقم في السنة الموالية ليصبح 68.5 مليون سائح،و تأتي الصين في المرتبة الرابعة قبل إيطاليا التي إحتلت المرتبة الخامسة ب 56.9 ،و 50.7 مليون سائح على التوالي في سنة 2015.

جدول رقم (03) :إيرادات السياحية للدول الخمسة الأولى الأكثر مداخيل في العالم سنة 2016

إجمالي الإيرادات "بليون دولار"		
الرقم	الدولة	2016
01	الصين	261
02	الولايات المتحدة الامريكية	122
03	ألمانيا	81
04	بريطانيا	64
05	فرنسا	41

Source : World Tourism Organization ,Internationl Tourist Arrivals 2016 ,p 14,Vu le 20/07/2017,à 17 :30.

يتضح من خلال الجدول زيادة إجمالي الإيرادات بشكل كبير و ملحوظ و بلغ معدلات مرتفعة خلال سنة 2016،حيث حصدت النصيب الأوفر بإعتلالها صدارة الدول من حيث إجمالي الإيرادات"أي الإنفاق السياحي"،و ذلك بفضل تنامي و إزدهار سياحة الأعمال،حيث بلغت مداخيل السياحة العالمية لصين 261 بليون دولار،تليها الولايات المتحدة الأمريكية ب 122 بليون دولار ،و تأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة من حيث المداخيل السياحة العالمية ب 81 بليون دولار،تليها بريطانيا هذه الاخيرة حققت قفزة نوعية في مجال صناعة السياحة بتحقيقها لمداخيل سياحية عالمية 64 بليون دولار ،و في المرتبة الخامسة و الاخيرة فرنسا ب 41 بليون دولار ،و من خلال ما سبق يظهر جليا أن الدول المتقدمة في العالم هي نفسها التي تحوز على أكبر الإيرادات سياحية،حيث تساهم هذه الاخيرة بشكل مباشر أو غير مباشر في تطوير و زيادة اقتصادياتها.

ثالثا :مساهمة الإستثمار السياحي في التنمية في الجزائر

تعتبر السياحة عملاق القرن الواحد و العشرين فقد إحتلت مكانا متميزا بالنسبة لمعظم دول العالم سواء كانت دول صناعية كبرى أو دول نامية و ذلك لأهميتها في العديد من المجالات ،و لو أن في الجزائر دور هذه الأخيرة و آثارها مازال لم يرقى إلى تطلعات و آمال الحكومة حيث سجلت الجزائر 1.77مليون سائح سنة 2008 و هو رقم ضعيف إذا ما قورن بالمقومات و الإمكانيات المسخرة له، ثم عرفت إرتفاعا لتصل 2.732مليون سائح سنة 2013اي بزيادة تقدر 54.23%[26] لتنخفض في سنتي 2014 و 2015 على توالي حيث سجلتا 2.301 و 1.709 ميلون سائح ،لتعاود الإرتفاع في سنة 2016 لتبلغ 2.039 مليون سائح[27]،هذه نسب معتبرة و هذا ما تعكسه الأرقام و إحصائيات المبينة في الجداول التالية :

1- وضعية الحضيرة الفندقية :طاقات الإيواء او القدرة الاستيعابية للفنادق قبل أن تكون مورد من موارد الربح و الحصول على العملات الاجنبية،تعتبر أحد المقومات و الإمكانيات التي تساعد على جذب السياح و إيوائهم و تقديم لهم العديد من الخدمات لراحتهم ،و تعتبر كذلك أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي للبلد،فقد عرفت طاقات الإيواء تطورا ملحوظ و هذا ما يثبته الجدول الموالي :

جدول رقم (04) :الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر

فئة الصنف	سنة 2013		سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
الفنادق 5 نجوم	08	4242	08	4242	08	4 242	13	6734
الفنادق 4 نجوم	05	1600	06	1800	06	1 800	12	2810
الفنادق 3 نجوم	38	5775	39	5829	39	5 829	51	7045
الفنادق 2 نجوم	46	4605	46	4605	46	4 605	46	4425
الفنادق 1 نجوم	149	10639	149	10639	158	11 295	158	11295
الفنادق بدون نجمة	156	8406	156	8406	160	8 533	160	8533
إقامة سياحية 2 نجمة	02	384	2	384	02	384	02	384
إقامة سياحية 1 نجمة	01	313	01	313	01	313	01	313
موتيل/نزل طريق 2 نجوم	02	93	02	93	02	93	02	93
موتيل/نزل طريق 1 نجوم	01	30	01	30	01	30	01	30
نزل ريفي 2 نجوم	01	16	01	16	16	16	01	16

نزل ريفي 1 نجمة	01	20	01	20	01	20	01	20
قرى العطل 3 نجوم	-	-	01	274	01	274	01	274
نزل مفروش"وحيد الصنف"	03	91	05	91	05	91	05	91
نزل عائلي "وحيد الصنف"	10	426	10	426	10	426	10	426
محطة إستراحة "وحيدة الصنف"	06	170	06	170	06	170	06	170
هيكل أخرى موجهة للفندقة	196	9381	196	9381	196	9381	196	9381
في طريق التصنيف	549	52613	555	52886	-	54 742	566	55380
المجموع	1176	98804	1185	99605	-	102 244	1231	107420

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على :

إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

ديوان وطني للإحصائيات ،إحصائيات السياحة 2014،ص 09.

إن المتبع لتطورات الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر،يجدها أن في الامس القريب عرفت عجزا في هياكل الإستقبال و عراقيل كبيرة تحول دون إكتساب الفنادق لسمعة و صورة راقية تعكس جودة الخدمة التي يفترض أن تتميز بها،و يعود ذلك إلى تهميش القطاع بشكل رهيب و عدم الإهتمام به من طرف الوزارة الوصية،و إعتباره قطاع غير حيوي او ثانوي و ذلك بحكم وجود قطاع المحروقات،لكن مع السياسة الجديدة المتبعة من قبل الحكومة بدأت في إعطاء ثمارها و هذ من خلال تزايد عدد مؤسسات الإيواء السياحي بمختلف أصنافها بين اواخر سنتي 2013 و 2014.و في سنة 2016 من جدول أعلاه نلاحظ تزايد ملحوظ لكل من عدد الفنادق و الأسرة على التوالي لتصل إلى أرقام جد هائلة 1231 و107420.

2-تطور الليالي السياحية و الوافدين في الفنادق الجزائرية

جدول رقم (05) : تطورات الليالي السياحية و الوافدين في الفنادق الجزائرية خلال الفترة (2016/2013)

السنة	2013	2014	2015	2016	تطور%		2013	2014	2015	2016	تطور%	
	الوافدين						الليالي					
					2013/2014	2015/2016					2013/2014	2015/2016
مجموع الغير مقيمين	402028	401073	443847	486621	-0.24	9.64	994266	837812	839161	840510	-15.74	0.161
مجموع المقيمين	3717343	3772511	3772865	3773219	1.48	0.01	5926968	6215932	6307411	6398890	4.88	1.45

المجموع	4119371	4173584	4216712	4259840	1.32	1.02	6921234	7053711	7146572	7239400	1.91	1.299

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أن الليالي السياحية للمقيمين و غير المقيمين بالجزائر في إرتفاع متواصل،حيث كانت قرابة 6921234 ليلة سياحية سنة 2013 لتصل بعد ذلك إلى أكثر من 7239400 ليلة سياحية في نهاية سنة 2016 ،و هذا راجع لإهتمام السكان المحليين بالسياحة الداخلية بعد تحسن الوضع الأمني و زيادة الثقافة السياحية لدى المواطن الجزائري هذا من جهة،و تحسن مستوى المعيشي من جهةأخرى.و كذلك الجهود المبذولة خلال هذه الفترة و الفترة السابقة من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج.

3-الإيرادات السياحية في الجزائر

بما أن حجم التدفقات الوافدين من السواح إلى الجزائر خلال الفترة (2015/2008) لم تعرف تطورا كبيرا مما انعكس بالسلب على حجم التدفقات المالية على قطاع السياحة و الجدول التالي يوضح تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال هذه الفترة :

جدول رقم (06) : تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2015/2008)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	325	266	219	208	196	230	258	304
معدل التغير%	-	-18.55	-17.66	-5.02	-5.76	17.34	12.17	17.82

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة(2008-2015)،أن أعلى قيمة أي "الذروة" وصلت إليها الإيرادات السياحية هي 325 مليون دولار سنة 2008،كذلك عرفت هذه الفترة تقلبات حادة حيث تراجعت من بحوالي59 مليون دولار بين سنتي 2008و2009 أي بنسبة حوالي 18.15-%،و في سنة 2010 بلغت الإيرادات السياحية 219 مليون دولار،و في سنة 2011 بلغت 208 مليون دولار،أما في سنة 2012 بلغت 196 مليون دولار أي 5.76-% مقارنة بسنة 2011، و يعود ذلك إلى تهميش القطاع بشكل رهيب و عدم الإهتمام به من طرف الوزارة الوصية برغم من صياغتها لمخطط التوجيهي التهيئة السياحية 2030،و إعتباره قطاعا غير حيوي او ثانوي من حيث الإيرادات و ذلك بحكم وجود قطاع المحروقات و يمكن إعتبارة هذا الاخير الشجرة التي تغطي الغابة حيث حقق مداخيل خيالية في تلك الفترة جراء إرتفاع الرهيب في أسعار البترول في الاسواق العالمية،أما في سنة 2013 نلاحظ تحسن ملحوظ على مستوى الإيرادات السياحية في الجزائر لتبلغ قيمتها 230 مليون دولار،لترتفع تدريجيا لتصل إلى 304 مليون دولار سنة 2015 و يعود هذا التحول إلى تجسيد بعض من مشاريع و السياسات على أرض الواقع التي جاء بها المخطط التوجيهي للسياحة 2030.التي بدأت في إعطاء اكلها وتحسن طفيف في الوجهة السياحية الجزائرية من خلال تغيير صورتها .

4- مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (07) : تطور مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2015/2008)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015

مساهمة الإيرادات السياحية في ناتج المحلي الإجمالي %	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.5	1.5	1.4

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي،و بشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.و تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط المساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10%[28].

و من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ ان مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر جد ضعيفة خلال الفترة (2008-2015) ، حيث لم تتجاوز نسبته في المتوسط 1.5% حيث أعلى نسبة سجلت 2009 ب1.6% و أدنى قيمة1.4%سجلت سنتي 2011و2012و 2015،و إذا عدنا إلى مجريات سير تفسير إحصائيات الجدول رقم (11) يعود السبب إلى إنخفاض حجم الإيرادات السياحية للبلاد و إعتماد على إيرادات قطاع المحروقات بشكل كلي،و هذا لم يمنع من تسجيل تحسن في الأداء القطاع السياحي.

5- مساهمة السياحة في التشغيل

جدول رقم (08) : تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2014/2008)

سنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العاملين في قطاع السياحة	182000	198000	213000	220000	224028	256775	261289

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

يظهر في الجدول اعلاه بان العمالة في قطاع السياحي في الجزائر تزايد أعداده تدريجيا خلال الفترة (2008-2014)حيث بلغ عدد العمال 182000 سنة 2008 ليصل إلى 261289 سنة 2014،و بطريقة حسابية نلاحظ تزايد عدد العمال في القطاع السياحي خلال هذه الفترة ب 79289عامل أي بنسبة 30.34%،و هذا الأخير يعتبر رقم ضئيل و ضعيف جدا إذا ما قورن بالمقومات السياحية في الجزائر،و الإمكانيات الضخمة المخصصة لتطوير هذا القطاع و إعتباره احسن بديل لقطاع الريعي،وهو ما تضفوا إليه الحكومة و القائمين على القطاع ،من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عن طريق إنشاء العديد من المدارس و المعاهد لتكوين و تأهيل الموارد البشرية لما لها دور في تسيير الفنادق و المركبات السياحية و تحسن جودة الخدمات ...إلخ ، ودمجهم في سوق العمل السياحي بطريقة مباشرة او غير مباشرة و إعطاء القطاع السياحي في الجزائر صبغة جديدة.

6-سبل ترقية و النهوض بالإستثمار السياحي في الجزائر :

بهدف تشجيع الإستثمار و تحفيز القيام بالمشروعات لا بد من[29] :

✓ إعادة تفعيل دور الدولة في مجال تنمية السياحة و الإستثمار السياحي،فمشاركتها في إنجاز منشآت سياحية تزيد من ورائها إيجاد مكانة للمناطق التي تمتلك موارد سياحية جيدة و التي لا تمثل مناطق جذب بالنسبة للقطاع الخاص خاصة في المراحل الأولى من تطويرها ،ففي حالات عديد لا يكون للقطاع الخاص رأس المال و الإمكانيات لتنفيذ تجهيز الموقع لن السياحة تتسم بضخامة استثماراتها و طول فترة الإنشاء،كما قد يكون الموقع جديد أو غير معروف و تستهدف الدولة من تجهيزه أغراضا إجتماعية،فتبادر بالقيام بالعملية التنموية بنفسها فتخطط و تنفذ و قد تكتفي بإنشاء البنية التحتية و تقوم بنشاط التأهيل و التدريب و تقديم حوافز للمستثمرين.

✓ إعادة تأهيل الحصيرة الفندقية و السياحية ،فالجزائر تمتلك حضيرة فندقية متواضعة نتيجة عدم الإهتمام بالفطاع و إنعدام الرقابة و عدم إجراء الترميمات و الصيانة في الوقت المناسب ،و لو أن مؤخرا لاحظنا و جود .....

✓ تأطير و تمويل المشاريع السياحية من خلال تكييف التمويل وفقا للخصوصيات التي تميز الإستثمار السياحي،و في هذا الخصوص يجب تأسيس منتجات مالية ذات خصوصية تسمى قرض فندقي.

✓ تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الإستثمار السياحي و التي يمكن أن تنشئها مؤسسات عمومية إقتصادية سياحية،شركات التأمين،البنوك،شركات النقل... ،بالإضافة إلى تخفيض نسبة الفائدة كإجراء إضافي لتشجيع و تحفيز الإستثمارات،

✓ تأهيل باقي القطاعات و دعم تنافيستها لزيادة عناصر جذب السياحية للإستثمارات السياحية،فالنشاط السياحي متوقف على بنية تحتية مقبولة،منظومة مصرفية تسهل تسوية الامور المالية،مؤسسات صحية قادرة على تقديم عناية و خدمات صحية مرصية.

✓ تحسين نوعية الخدمات من خلال فتح مكاتب صرف دائمة بالتشاور مع القطاع البنكي على مستوى المطارات،الموا نئ ،مركز الحدود،بالإضافة إلى تطبيق إجراءات تهدف إلى تعميم نظام الدفع ببطاقة القلرض

✓ التعريف بالسياسة الجيدة لتنمية السياحة في الجزائر و شرح فرص الإستثمار بها.

✓ المساهمة في النشاط الإعلامي و الإتصالي الذي تقوم به السلطات العمومية بهدفإعادة الإعتبار لصورة الجزائر.

✓ إدماج الجزائر في الدورات التجارية الدولية للسياحة ،بهدف جذب روؤس الأموال للإستثمار و الشراكة في القطاع السياحي.

✓ دعم التكوين من خلال الحت على إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع نتيجة تنمية و تطور القطاع السياحي الجزائري،و بالخصوص السياحة الصحراوية ،السياحة الثلجية،السياحة الثقافية و الدينية ،و مجالات الصناعات و الحرف التقليدية.

خاتمة

❖ يعد النموذج نمو إقتصادي الجديد في الجزائر الإطار الملائم لبناء إقتصاد قائم على التنوع في أنشطته و الإستثمار السياحي أحد مرتكزاته.

❖ لقد تميزت صناعة السياحة خلال الفترة الأخيرة بحركية سريعة على المستوى الوطني و العالمي حتى أصبحت من أهم الاستثمارات دعما للاقتصاديات العديد من بلدان العالم،و هو ما ظهر جليا في تنافسية الدول على العمل على إستقطاب أكبر عدد من السواح،و تبقى القارة الاوربية الرائدة في هذا المجال.

❖ بالرغم من أن قطاع السياحة له دور كبير في دفع عجلة التنمية الإقتصادية،تجدر الإشارة أنه أصبح يعتبر ليس بديل لقطاع المحروقات بل خيار ضروري،بالإضافة إلى انه يحقق الامن و الإستقرار السياسي،إذ يعتبر قطاع حديث و جد خصب بالرغم من توفر الجزائر على العديد من المقومات السياحية(طبيعية بشرية مالية..) .

❖ بدأ القطاع السياحة في الجزائر في النمو بصورة بطيئة و البروز تدريجيا خلال العشرية الأخيرة،هذا النمو ينتظر أن يستمر و يعطي ثماره في ضوء عمل الحكومة على محاربة البطالة،ورفع الإحتياطي الصرف،و تحسين الناتج المحلي الإجمالي.

❖ العمل على تحسين و إصلاح المناخ الإستثماري بشكل عام و مناخ الإستثمار في قطاع السياحة بشكل خاص،على النحو الذي يجذب و يحفز الإستثمارات الأجنبية و المحلية على حد سواء،و ذلك من خلال إدخال تعديلات و إصلاحات

مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع و تحفيز النشاط الإستثماري،و تبسيط الإجراءات و الرسوم ،و القيام بإصلاحات إجتماعية ،سياسية اقتصادية و إقليمية.

❖ التركيز على القطاعات المرافقة لقطاع السياحة،فتحسين مناخ الإستثمار لا يرتبط فقط بتقديم حوافز جبائية و مالية ،بل يرتبط و يتوقف جميع الظروف المحفزة للمستثمرين (داخل الوطن و خارجه)من إدارة نزيهة ،و التخلي عن البيروقراطية و الجهوية،توفر جهاز مصرفي متطور يتلائم مع هذا النوع من المشاريع ،و محاربة الفساد بكل أشكاله .

الهوامش

[1]توفيق بن الشيخ،تطوير قطاع الخاص إستراتيجي لتفعيل التنويع الإقتصادي في الدول المنتجة للنفط-حالة الجزائر-،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية،العدد 07،جامعة العربي بن المهيدي أم بواقي،جوان 2017،ص589.

[2]باهي موسى،روابنية كمال،التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية-حالة البلدان العربية المصدرة للنفط-،مجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية،العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،ديسمبر 2016،ص ص : 136،137.

[3] Le Nouveau Modelle De Croissance, Ministère Des Finances, Juillet 2016, p 02.

[4] Le Nouveau Modelle De Croissance,Opcit,p11.

[5]المديرية العامة لضرائب،وزارة المالية،http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/، تاريخ الإطلاع 2017/08/06،الساعة 00 :20.

[6].دليلة طالب،عبد الكريم وهراني،السياحة أحد محركات التنمية المستدامة : نحو تنمية سياحية مستدامة ،الملتقى الدولي الثاني حول : الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،يومي 22-23 نوفمبر،2011،ص571.

[7].ماهر عبد العزيز توفيق،صناعة السياحة،دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن،2013،ص23.

[8].خليف مصطفى غرايبة،السياحة أحد الصحراوية في الوطن العربي :الواقع و المأمول،دار قنديل للنشر،الاردن،2012،ص29.

[9]ERICK LEROUX,Management du tourisme et des loisirs,Magnard_ruibert ;paris,2014,p235.

[10].نائل موسى محمود سرحان،مبادئ السياحة،دار غيداء للنشر و التوزيع،الأردن،2011،ص11.

[11].بوشويشة رقية،السياحة و متطلبات تنميتها بالجزائر،مجلة دراسات،جامعة عمار ثلجي الأغواط ،العدد 53، أفريل 2017،ص 90.

[12].أحمد محمودمقابلة،صناعة السياحة،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع،الأردن،2007،ص25.

[13].منال شوقي عبد المعطي أحمد،دراسة في مدخل علم السياحة،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،مصر،2010،ص57.

[14]. عوينان عبد القادر،باشي أحمد،واقع السياحة الجزائرية و آفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية،مجلة الإقتصاد الجديد،العدد :07،سبتمبر 2012،ص226.

[15].أكرم عاطف رواشدة،السياحة البيئية-الأسس و المرتكزات-،دار الراية للنشر و التوزيع،الأردن،2009،ص26.

[16].لمياء السيد حفني،فتحي الشرقاوي،الإتجاهات الحديثة في السياحة،دار المعرفة الجامعية،مصر،2008،ص 184.

[17].منال شوقي عبد المعطي أحمد،مرجع سبق ذكره،ص67.

[18]. نائل موسى محمود سرحان، مرجع سبق ذكره،ص32.

[19]بوفليح نبيل،تقرورت محمد،دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا-حالة الجزائر،تونس ،المغرب-، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الاول حول :السياحة في الجزائر-الواقع و الآفاق- ،معهد العلوم الإقتصادية ،المركز الجامعي البويرة،يومي 11-12 ماي 2010،ص06.

[20]سعيداني رشيد،أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر-،مجلة البشائر الإقتصادية،المجلد الثالث،العدد 02،جامعة طاهري محمد بشار،جوان 2017،ص07.

العاني رعد مجيد،الإستثمار و التسويق السياحي ،دار كنوز المعرفة لنشر و التوزيع ،الأردن،2008،ص19.

[21]

[22]الطيب داودي،عبد الحفيظ مسكين،الإستثمار في المناطق الساحلية –دراسة حالة جيجل-،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولى الثاني الحول :الإستثمار السياحي في بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة،المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة ،26-27نوفمبر 2014،ص 08.

[23]يدو محمد،بوخاري سمية، الإستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة +دراسة حالة الجزائر-مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولى الثاني الحول :الإستثمار السياحي في بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة،المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة ،26-27نوفمبر 2014،ص 04.

[24]حري المخطارية، دور الإستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في الدول المغرب العربي،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،2016/2017،ص 85

[25]سعيداني رشيد، مرجع سابق، ص ص :08، 09.

[26]. إحصائيات _السياحة_العالمية./wiki/http//www.ar.wikipedia.org،شوهد يوم 2016/09/20،الساعة 00 :19

[27]إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

[28] .World Tourism Organization ,Internationl Tourist Arrivals 2016 ,p 12.

[29] هوام لمياء ،الإستثمار السياحي في الجزائر، المقومات و التحديات، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول :تسويق السياحة في الجزائر بين الإمكانيات و التحديات،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة،يومي18-19نوفمبر2016،ص ص : 14، 15.